



القوات التايلاندية تستجوب احد الثوار الاسرى

اسماء بعض كبار العسكريين هؤلاء ، وتبين ان من بينهم وزير الدفاع السابق ، ورئيس اليركان ، وحسب ما قالته الاذاعة تعقبها على ملاحظات المصدر في بانكوك ، فان المراقبين في العاصمة يتوقعون ان لا يصير هؤلاء الجنرالات الى حين موعد اجراء الانتخابات العامة ، بعد حوالي شهر تقريبا . وادا فعلوا ، أو لم ينجحوا ، فان القوى اليمينية ستنتشط بعنف اكثر خلال ما يتوقع ان تكون معركة سياسية ساخنة حينذاك .

وقد انعكس نفوذ العسكريين مؤثرا ، في الضغوط التي مارستها واشنطن خلال الاشهر القليلة الماضية لحمل الحكومة التايلاندية على التراجع عن قرارها بتصفية الوجود العسكري الاميركي على اراضيها . فالقيادات العسكرية المحلية ، الدمى في ايدي البنتاغون ، قد عارضت هذا القرار ، واعتبرت ان مثل هذا الانسحاب يشكل خطرا على تايلاند ، وكانت هذه المعارضة الشديدة التي يقف خلفها البنتاغون بمثابة السلاح الابتزازي الذي شهرته واشنطن لانساع بانكوك بالتراجع . وقد فعلت ، وتم توقيع اتفاقية تقضي باحتفاظ الولايات المتحدة بقاعدتين عسكريتين هامتين . الاولى تقوم بمهام التجسس على انحاء الهند الصينية والصين ، والثانية ، في يوتاباو ، التي تعتبر محطة مهمة للطائرات العسكرية الاميركية المتوجهة نحو قاعدة ديبغو غاريسيا في المحيط الهندي .

ان رضوخ حكومة براون للضغوط الاميركية بصدد القواعد العسكرية قد يكون ابعد شبح الانقلاب العسكري في الوقت الحاضر . ولكن اذا كانت الحكومة قد دفعت هذا الثمن لمنع تحرك الزمرة العسكرية المتحفزة لاستيلاء على السلطة ، فان هذا القرار ستكون له مضاعفات في المستقبل القريب . وقد هددت المعارضة التايلاندية بتحركات عنيفة اذا ما انقضت المهلة الاصلية التي كانت معطاة لواشنطن لتصفية وجودها العسكري الكامل في العشرين من الشهر الحالي - اي قبل اسبوعين من الموعد المقرر للانتخابات العامة - وهذا ينبيء بربيع عاصف في البلد الذي ترقبه واشنطن كحجر الدومينو المهدد الاول ، في مرحلة ما بعد هزيمتها في فيتنام ، في المنطقة .

الاقاليم المشتعلة

فالعسكريون الذين يقودون الحرب المتصاعدة ضد الثورة المسلحة في الشمال ، وضد انتفاضات المسلمين في الجنوب ، لن يترددوا عن التدنسل المباشر في حال فشل الاحزاب اليمينية بتحقيق انتصار سابق . ويستخدم رئيس الحكومة هذا التهديد في الواقع في الحملات الانتخابية الحامية الجارية منذ الان .

وهناك الان ٢٥٠٠ مرشح يمثلون ٥٠ حزبا ، ويتنافسون على ٢٧٩ مقعد في البرلمان . ولكن لا

يكفي تحالف الحزبين اليميين الحاكم (حزب العمل الاجتماعي والحزب الوطني) كسب الانتخابات العامة القادمة باكثرية كبيرة ليضمن الحكم الى مستقبله ، فالتحدي الحقيقي هو في الاقاليم المشتعلة ، حيث تخوض القوات الحكومية منذ سنوات عديدة ، معارك محدودة ضد العصابات الثورية في الاقاليم الجنوبية ، باكثريتها الاسلامية .

ففي تلك الاقاليم الثلاثة في اقصى الجنوب ، تعيش الاكثرية الاسلامية التي تطالب بالاستقلال الذاتي نتيجة للتمييز الطائفي الذي تمارسه ضدها الاكثرية البوذية التي تحكم البلاد . وتشهد هذه الاقاليم الانتفاضات المتكررة الدامية ، منذ سنين طويلة ، تجاهها بانكوك بوسائل القمع التقليدية . وقد ادت هذه السياسة الى بروز تيار في هذه الحركة الاستقلالية يطالب بالانفصال الكامل .

وقد حاولت الحكومة مؤخرا ترصية التيار الذي تعتبره معتدلا . المطالب بدرجة من الاستقلال الذاتي لاقاليم الثلاثة ، فاستبدلت الحاكم البوذي في احدى هذه الاقاليم ، بحاكم اخر مسلم ، كما انها قامت باغلاق قاعدة صغيرة لقوات المارينز هناك ، استجابة لبعض مطالبهم . ولكن هذه النزالات جاءت في الواقع تسكينا لوضع كساد يحدث انفجارا شاملا ورئيسيا في هذه الاقاليم ، نتيجة لمجزرة ارتكبتها القوات الحكومية في اقليم باتاني . ويبقى على حكومة كوكريت براون ان تتخذ موقفا حاسما من مطلب تعديل الدستور ، بحيث يصبح لسكان الاقاليم الثلاثة حق الاختيار المباشر لكافة المسؤولين الاقليميين . ولكن مازق النظام يكمن في أن أية اجراءات من

هذا النوع لترصية الزعامات الاسلامية المعتدلة في هذه الاقاليم تصطدم بحقيقة ان التيار الداعي للانفصال الكامل يستقطب المزيد من التأييد ، كما ان حالة الاضطهاد والبؤس وسياسة التمييز والاهمال التي يعانيها شعب هذه الاقاليم قد عززت الى حد كبير قاعدة التأييد الشعبي للحركة الثورية المسلحة التي يقودها الشيوعيون ، ضد نظام الحكم القائم .

وما يمكن أن يعطي فكرة عن مدى نمو الحركة الثورية المسلحة واتساعها هناك ، والتي يضرب حولها حصار اعلامي محكم ، تلك الاتصالات بين المسؤولين التايلانديين والماليزيين لبحث الاوضاع الامنية في مناطق حدودهما ، حيث يزداد التعاون والتنسيق بين ثوار البلدين . فالاقاليم التايلاندية الثلاثة المشتعلة متاخمة لحدود ماليزيا ، التي يواجه الحكم فيها ايضا ، تصعيدا لنشاط الثوار الشيوعيين ، خاصة منذ الانتصار الثوري في الهند - الصينية ، في السنة الماضية . ومثل هذا التعاون الاوثق القائم بين الثوريين التايلانديين ، يذكر بجبهة شعوب الهند - الصينية المناضلة في اوج الحرب العدوانية الاميركية هناك ، وما يمكن ان يفرزه مثل هذا التعاون على صعيد النضال الثوري في الساحتين .

وقدوم الانتخابات العامة في تايلاند قريبا ، في ظل هذا الوضع ، سيعيد تسليط الاصواء الاعلامية على هذه المنطقة ، وكانت قد ابتعدت واتجهت الى انحاء اخرى ، من بعد الانتصار الثوري لشعوب الهند - الصينية وهزيمة الولايات المتحدة الامبريالية التاريخية هناك . ويتوقع لهذه الاصواء الاعلامية بعد عودتها ، مكونا طويلا هناك .



المهرجانات الثاني لأفلام وبرامج فلسطين في بغداد



لطف الدلمي

ثمّافنة

او اللامبالاة من قضية الثورة الفلسطينية بجميع ابعادها المحلية والقومية والعالية » . ويضيف البيان :

« ان الثورة الفلسطينية بتحدياتها النضالي - ناحية - لقوى العدوان والفقر والظلام والعصريه المتجسدة في الامبريالية العالمية وبشكل خاص الامبريالية الامريكية والصهيونية وبارتباطها العضوي ، من ناحية ثانية ، بحركة التحرر العربي وحركة التحرر العالمية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبحركة الثورة الانسانية التقدمية وتفتيحها من ناحية ثالثة في موقع استراتيجي من مواقع الحضارة الانسانية ومواقع التراث المادي والروحي ومواقع الصراع بين قوى الاستغلال والاستعمار وبين قوى التحرر السياسي والاجتماعي . ان هذه الثورة تتخطى موضوعا واقع الانسان الفلسطيني والانسان العربي الى واقع الانسان من حيث كونه انسانا فوق اي ارض وتحت اي سماء من عالمنا المعاصر ، ومن هنا فهي تملك نفس التراث التاريخي الذي امتلكته ثورات الانسانية ذات المسؤولية في التغيير منذ ثورة سبارتاكوس - حتى ثورة فيتنام الى ان انتصر انسانها على اقوى واشرس جهاز عدواني في التاريخ » .

يُعقد في بغداد من ٢٠ - ٢٥ اذار المهرجان الثاني لافلام وبرامج فلسطين الذي سيشترك فيه المؤسسات السينمائية العربية ، وحركة المقاومة الفلسطينية . وكان المهرجان الاول قد عقد في اذار ١٩٧٢ . واهمية هذا المهرجان تأتي في كون كافة الافلام التي تعرض في المهرجان تتحدث عن القضية الفلسطينية ، كما وتعرض جملة من الافلام النضالية على هامش المهرجان ، الذي سيحضره مندوبون من كافة اقطار العالم ومجموعة كبيرة من العاملين في الحقل السينمائي يناقشون الافلام والبرامج التي ستعرض من السينما والتلفزيون .

لقد صدر عن المهرجان الاول بيان بفسداد السينمائي ، وهو بيان ثقافي سياسي هام ، يمكن اعتباره ركيزة فكرية متقدمة لما يمكن ان يكون عليه الفيلم الوثائقي . جاء في البيان :

« اذا كان الفنان السينمائي والتلفزيوني مطالباً ، موضوعياً وذاتياً ، بأن يعايش بعمق قضايا عصره الاساسية ويعبر عنها تعبيراً فنيا صادقا يعكس الوجدان الانساني ويشحنه بطاقات الخلق والابداع ، فانه لم يعد باستطاعته ايا كان موقعه وانتسابه الجغرافي في عالمنا ان يقف موقف المتفرج

